العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز

Justice Intergeneration's in John Rawls' a Theory of Justice

علي تتيات، ومحمد بلعزوقي

Ali Tataiat & Mohamed Belazougui

قسم الفلسفة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر

الباحث المراسل: بريد الكتروني: alitataiat@yahoo.fr

تاريخ التسليم: (2013/5/20)، تاريخ القبول: (2013/9/5)

ملخص

تناولت الدراسة العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز، ويرى أن العدل أسبق من الخير، فلا يختلف البشر حول شيء مثل اختلافهم حول تصورات الخير ولا يجمعهم ولا يوحدهم شيء أكثر من العدل، فالعدالة تمثل القاعدة الأساسية لكل مجتمع منظَّم عقلانيا يهدف إلى النفع العام. ثم بينت الدراسة المفهوم السياسي للعدالة عند جون رولز، والتي تهدف إلى خلق توازنات جديدة بين الحقوق -الحريات والحقوق - الواجبات، ومبادئ نظرية العدالة عند جون رولز ترى العدالة كإنصاف هي شكل من الليبرالية للتوفق بين متناقضات الحداثة والديمقراطية، وبين الحرية والمساواة. ونظرية العدالة التوزيعية عند جون رولز تستهدف الفئات الأقل حظا والأكثر حرمانا في المجتمع، وإحياء ثقة المواطنين في المؤسسات الدستورية، وبعث التضامن في نفوس الأفراد الذين لا يكترثون سوى بأنانيتهم الاستحواذية، فالعدالة تحقيق لتوازن متعقل. وقد استحضر رولز فكرة الوفاقات المعقَّدة لنظرية العدالة ليكشف كيف للمفهوم السياسي للعدالة أن يكون ثابتا ومستقرا. وقد استعرضت الدراسة المقاربات الفلسفية المتنوعة لنظرية جون رولز للعدالة والتي تعتبر العدالة حق إنساني، يكفل الحق ضمن إطار قانوني شرعي يسهر على تحقيقها بوجهيها كمساواة وإنصاف، من خلال بيان مقاربات الفيلسوف الكندي تشارلز تايلور والفيلسوف الألماني يورغن هابرماس والفيلسوف الفرنسي بول ريكور، والفيلسوف الإيطالي أنتونيو نغري، وهى أربع قراءات رئيسية لنظرية رولز تنطلق من خلفيات متمايزة.

Abstract

The study examined inter-generational justice in the theory of justice at John Rawls, as he see that justice is earlier than the good, people are not different about something like their differences on perceptions of good, more united than on justice; as Justice represents the fundamental basis for every rationally organized society that aims at the public benefit. Then, the study showed the political concept of justice at John Rawls, which aims to create new balances between rights - freedoms and rights – duties. The principles of the theory of justice at John Rawls sees justice as fairness is a form of liberalism to reconcile the contradictions of modernity and democracy, and between freedom and equality. The theory of distributive justice at John Rawls targets the less advantaged groups and the most deprived in society to revive the confidence of citizens in the constitutional institutions, resurrecting the solidarity in the souls of individuals who care only of their obsessive selfishness; as justice is the realization of a prudent balance. Rawls evoked the idea of complex approvals in the theory of justice to reveal how the political concept of justice can be steady and stable. The study has reviewed the diverse philosophical approaches in John Rawls's theory of justice, that considers the justice as a human right which guarantees the right within a legal valid framework that ensures the realization of the two faces of justice; equity and fairness, through the statement approaches of the Canadian philosopher Charles Taylor, the German philosopher Jurgen Habermas, the French philosopher Paul Ricoeur, and the Italian philosopher Antonio Negri; which are four major readings of Rawls theory that stem from distinct backgrounds.

مقدمة

العدالة فضيلة أخلاقية، تتحدد قيمتها في تطبيقاتها العملية، لذا فإن البحث عن العدالة قديم قِدَمَ الحضارة الإنسانية؛ وبدا أنه يصبح أكثر شمولاً عبر القرون، وبانتقاله من النضال من أجل ضحايا الظلم والاستبداد كما العبيد، فقد تقدَّم ليشمل كل شرائح الإنسانية، بغضِّ النظر عن الطبقة

الاجتماعيـة أو الجـنس أو العـرق أو الـدين أو السـن. تعتبـر العدالـة محـور التنميـة الاجتماعيـة المسـتدامة لـذا تُعـدُّ عدالـة الأجيـال جـزءًا مكمِّـلاً مـن مفـاهيم التنميـة المسـتدامة[1] (http://ar.wikipedia.org/wiki) والعدالـة الاجتماعيـة وحقوق الأطفـال والشباب والمرأة، وكذلك ما بين أجيال الماضي والمستقبل.

وجون رولز[2] (Rawls, 1921, 2002) أحد الفلاسفة السياسيين القلائل الذين فتحوا نقاشا سياسيا واسعا في الولايات المتحدة الأمريكية بين الليبرالية اليسارية المناهضة للفوارق وما تمثله من مخاطر على التماسك الاجتماعي والتوافق السياسي، وبين النيوليبرالية (Néolibéralisme) المناهضة للعدالة التوزيعية وما تمثله من مخاطر على الحريات الفردية، وتُعدُّ نظرية العدالة التوزيعية التي طرحها جون رولز في صيغتها الأولى عام 1971م من أوائل النظريات في العصر الراهن تقدم بناء تأسيساً لمرجعية العدالة، تعيد المبحث الأخلاقي إلى الفلسفة الذي انسحب منه بأثر النقد النتشوي الراديكالي للتصورات الأخلاقية وإقصاء الملفوظات المعيارية من دائرة المعنى في الفلسفات التحليلية التي كانت مهيمنة في السياق الأمريكي (Rawls, 1997, p 14).

صـاغ الفيلسوف السياسي جون رولـز John Rawls نظريـة (العدالـة التوزيعيـة) (1921 - 2002) والتي تشكل أهم محاولة فلسفية بعد النظريات التعاقدية في القرن الثامن عشر لبناء قاعدة نظريـة صـلبة للممارسـة الليبراليـة الحديثـة (Rawls, 1971, p 45) ، وقد أوضـح الفيلسـوف السياسـي جـون رولـز John Rawls أن عدالـة الأجيـال إشـباع الحاجـات بـدلاً مـن الجشـع. وظـل

---

(1) التنميـة المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمـال التجاريـة بشـرط أن تلبـي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ويواجه العالم خطورة التدهور البيئـي الـذي يجب التغلب عليـه مـع عدم التخلـي عـن حاجـات التنميـة الاقتصـادية وكـذلك المسـاواة والعـدل الاجتماعي. ولتجديِّد التأكيد على التنمية المستدامة عقدت قمة ريو أو قمة الأرض (من 3 يونيو حتى 14 يونيو 1992) هي قمة نظمتها الأمم المتحدة بريو دي جانيرو بالبرازيل من أجل البيئة والتقدم. للتأكيد علـى التنميـة المستدامة القائمة على النمو الاجتماعي والاقتصادي المتكافئ وعلـى حفظ البيئـة اللـذين يتناقضـان مـع التنميـة القائمة على مجرَّد النمو الاقتصادي الخالص، بما يوجب اندفاع الحكومات للقيام بالأعمال اللازمة. كمـا يجب أن تحظـى التنمية المستدامة بالإقرار السياسي الـذي يمكن تحقيقـه مـن خـلال الحكم والتنظيم الشـفافين، ولـيس عبر نظام السوق الحرة (http://ar.wikipedia.org/wiki).

(2) جون رولز John Rawls (21 فبراير 1921 – 24 نوفمبر 2002) فيلسوف أمريكي ليبرالي وأستاذ فلسفة سياسية في جامعات برنستون، وأكسفورد، وكورنيل، وهارفارد، قبل أن يتقاعد عام 1995، يعتبر رولز من منظري ومؤسسي الليبرالية الجديدة ذات الميول الاشتراكية، حيث اهتم بالعدالة الاجتماعية. من أهم مؤلفاته:

- نظرية العدالة A Theory of Justice 1971
- الليبرالية السياسية Political Liberalism
- قانون الجماعات البشرية The Law of Peoples
- كانت أبحاثه عن العدالة، والحرية، والديمقراطية وسوى ذلك. وتأثيره يمتد لكي يشمل اقتصـاد الرفاهيـة، ونظرية الخيار العقلاني، والقانون، وعلم النفس الأخلاقي.

النموذج التعاقدي للتقليد الليبرالي هو الخلفية النظرية والمعيارية[1]. ولم تنجح النزعات الفردية المناهضة لفكرة (السيادة المطلقة) التي تقوم عليها نظريات العقد الاجتماعي من بلورة بديل عن هذا النموذج الذي أصبح الإطار المرجعي للهياكل الدستورية للديمقراطيات الليبرالية (Constant, 1997)، وذلك بالرغم من النقد الهيغلي لنظريات العقد الاجتماعي التي اعتبر أنها تضعف الكيان الجماعي باختزالها الدولة في نمط الترابط النفعي العرضي من منطلقات فردية مجردة، في حين أن الدولة هي التعبير عن روح الأمة وهي التجسيد الموضوعي للعقل المطلق (Hegel, 1989).

مشكلة الدراسة

يهتم مجال بحثنا بحالة خاصة من مشكلة العدالة وهو العدالة بين الأجيال عند جون رولز، وتثير مشكلة العدالة بين الأجيال الكثير من الصعوبات حيث إنها تُخضع أية نظرية أخلاقية للمعاناة إذا لم يكن لاختبارات مستحيلة. مع ذلك، سيكون توصيف العدالة إنصافاً ناقصاً دون بعض النقاش للتعرف على مفهوم العدالة من خلال دور مبادئها في تخصيص الحقوق والواجبات[2]، وفي تعريف التقسيم المناسب للمنافع الاجتماعية، حيث تتمثل مشكلة العدالة عند رولز بالرجوع إلى غايات معينة للسياسة الاجتماعية، وبما أنه في العدالة إنصافاً لا يعتقد أن مبادئ العدالة ذات دليل ذاتي أو بدهية، ولكنها تمتلك تبريرها في حقيقة أنه سيتم اختيارها، فقد نجد في الأسباب المنطقية لقبولها بعض الإرشاد أو الحدود لكيفية موازنتها.

تساؤلات الدراسة

كيف تواجهة العدالة (تنتشر الأجيال في الزمن وأن المنافع الاقتصادية تتدفق في اتجاه واحد فقط) اللاعدالة بالطريقة الأفضل مع القيود والطوارئ المتعذر تجنبها في الحياة البشرية؟

---

(1) انقسم التقليد الليبرالي المنحدر من نموذج (العقد الاجتماعي) (روسو، هوبز، لوك...) إلى اتجاهين: (جمهوري) يركز على البُعد المتعلق بالإرادة المشتركة والهوية الجماعية للأمة من حيث هي كلية تعاضدية، و(ليبرالي) يركز على الحقوق الفردية الأولية التي هي التجسيد الحي لمبدأ الإرادة الحرة بصفته منشأ العقد وضمانته.
فالنهج الليبرالي للعدالة الانتقالية يقوم على الميراث الفكري لكل من جون لوك، وإيمانويل كانط، وجون ستيوارت ميل، الداعي إلى المساواة والحرية، فضلاً عن فكر جون رولز الداعي لعدالة توزيع الموارد الاقتصادية. وفي ما يخص جرائم الماضي، يميز رواد الرافد الليبرالي ما بين نظريتين: أولاهما تركز على معاقبة مرتكبي الجرائم، في حين تركز الأخرى على إعادة تأهيل الضحايا، والردع، وتحسين النظام الاجتماعي بصفة عامة.

(2) تتعلق مشكلة العدالة التوزيعية بين الأجيال بالعدالة التخصيصية حين يتوجب تقسيم مجموعة معطاة من الخيرات بين أفراد محددين لهم رغبات واحتياجات معروفة.

كيف تتعامل المؤسسات مع القيود الطبيعية والطريقة التي تُؤسس لاستغلال الفرص التاريخية إذا كان من الواجب أن تكسب جميع الأجيال(1)؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من الناحية العلمية ، محاولة الباحث إبراز معالجة الإنحرافات التي آلت إليها الليبرالية السياسية والتشوهات التي نالت من الديمقراطية الليبرالية وأهميتها العملية، إبراز محاولة روالز لمعالجة جوانب الخلل في المجتمع الرأسمالي خصوصاً الجانب الأخلاقي من خلال كتاباته. كما تظهر الأهمية في السياق الحالي ما إذا كان يمكن جعل النظام الاجتماعي ككل والاقتصاد التنافسي محاط بالمجموعة الملائمة من المؤسسات الخلفية، وافياً لمبدأي العدالة بين الأجيال عند جون رولز مع عدم تجاهل الجوانب الملائمة الأخرى مثل التوزيع. حيث يعتقد البعض أن الحظوظ المختلفة للأجيال غير عادلة يرى "هارزن"(2) (Knopf, 1960) أن التنمية البشرية هي نوع من عدم الإنصاف الزمني، بما أن أولئك الذين يعيشون لاحقاً يربحون من عمل سلَفهم دون أن يدفعوا نفس الثمن. ولقد اعتقد "كانت" أنه من المحبط أنه يتوجب على الأجيال السابقة حمل أعبائهم فقط من أجل الأجيال اللاحقة وأن الجيل الأخير سوف يحصل على الحظ الجيد في الإقامة في البناء المكتمل.

أهداف الدراسة

المجال الأساسي الذي تحكمه العدالة هو توزيع الخيرات، حيث يتسع معنى كلمة الخيرات ليشمل معظم ما يطمح الفرد على نحو معقول للحصول عليه: الثروة، المنصب، الفرصة، الحرية. أما عن كيفية توزيع تلك الخيرات في مجتمع عادل فهذا يعتمد على أي المبادئ من مبادئ العدالة التي تنعكس في نظام الحقوق. والذي بموجبه يعرف كل شخص مشارك الحقوق المحددة والمتفق عليها. وعلى وجه التحديد، يقصد بكلمة المؤسسة نظام من القواعد التي تقوم بتحديد المناصب والمراكز معًا مع حقوقهم وواجباتهم.

ويؤكد راولز في نظريته على أن مبدأين العدالة ينبغي أن يكونا عامين وعالميين، أولًا ينبغي أن يكونا عاميين بمعنى أن تتم صياغتهما بدون استخدام ما يمكن الاعتراف به بديهيًا على

(1) (فيما عدا ربما تلك الأجيال المبكرة)، يجب أن يتفق الأطراف على مبدأ ادخار يضمن أن يحصل كل جيل على حصته من سلَفِه ويقوم بدوره المنصف لمن يأتي بعده .إن المبادلات الاقتصادية بين الأجيال الوحيدة هي مبادلات افتراضية، بمعنى أنها تسويات تعويضية يمكن القيام بها في الوضع الأصلي حين يتم تبني مبدأ ادخار عادل.

(2) The remark of Alexander Harzen is from Isaiah Berlin’s introduction to Franco Venturi, Roots of Revolution (New York, Alfred Knopf, 1960), p. xx. For Kant, see “Idea for a Universal History with a Cosmopolitan Purpose,” in Political Writings, ed. Hans Reiss and trans. H. B. Nisbet (Cambridge, The University Press, 1970), p. 44.

أنه أوصاف محددة مزورة. على هذا النحو، فإن المسندات المستخدمة في عرضهما تعبر عن الخصائص والعلاقات العامة. ثانيا، ينبغي أن يكونا عالميين في تطبيقهما في ذلك وهما يُطبقا على الجميع بحكم كونهم أشخاص أخلاقيين. وفي ضوء عواقب التزام الجميع بهما، يتم اختيار المبادئ الأولى للأخلاق. و"إن مفهوم الحق هو مجموعة من المبادئ، عامة في هيئتها وشاملة في تطبيقها"[(1)] (Ibid, P 131).

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الفلسفي الوصفي، الاستقرائي والمقارن، من خلال البحث في الدراسات المتعلقة بالعدالة عند جون رولز، بعرض التوضيح والتنقيب في نظرية جوهرية وهي العدالة بوصفها جزء من المثال الاجتماعي وكتفسير لمبادئ توزيعية معينة للبنية الأساسية للمجتمع.

والأسلوب المقارن في الدراسة يعد وسيلة إيضاحية لفهم فكرة العدالة الإجرائية الصرفة بشكل أفضل من خلال المقارنة مع العدالة الإجرائية المثالية وغير المثالية، من أجل بيان وتفسير مبدأي العدالة والتصور الإجرائي الذي يمثلانه. ولتقديم تفسير وإيجاد بعض الأسباب الموضوعية للمقارنات المتعلقة بالعدالة عند جون رولز، بهدف أن تعكس هذه المقارنات قيماً منطقية للسعي وراءها، ولتقيم الحجج الفلسفية أو غيرها للوصول إلى التمييز النهائي.

وسوف نتناول دراسة العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز، من خلال ثلاث مباحث، على النحو التالي :

- المبحث الأول: مفهوم العدالة عند جون رولز
- المبحث الثاني: نظرية العدالة عند جون رولز
- المبحث الثالث: الوفاقات المعقدة والمقاربات الفلسفية في نظرية جون رولز

المبحث الأول: مفهوم العدالة عند جون رولز

إن مفهوم العدالة ينطوي على دلالات فلسفية عديدة ومختلفة، يجعلها تشكل نقطة اهتمام العديد من الفلاسفة في أزمنة مختلفة. العدالة Justice هي قاعدة اجتماعية أساسية لاستمرار حياة البشر مع بعضهم البعض، فالعدالة محور أساسي في الأخلاق وفي الحقوق في الفلسفة الاجتماعية وهي قاعدة تنطلق منها بحوث إيجاد المقاييس والمعايير الأخلاقية والقانونية.

وسوف نتناول دراسة هذا المبحث ببيان تعريف العدالة، ثم بيان المفهوم السياسي للعدالة عند جون رولز، وذلك من خلال المطلبين التاليين، وهما:

(1) Ibid, P. 131.

- المطلب الأول: تعريف العدالة
- المطلب الثاني: المفهوم السياسي للعدالة عند جون رولز

المطلب الأول: تعريف العدالة

تعريف العدالة لغوياً

كلمة مشتقة من الفعل عدل الذي يعني قوّم أي جعل الشيء مستقيماً، وهي في اللغة العربية مرادفة لكلمة العدل التي ترد بمعانٍ متعددة، فالعدل هو ما قام في النفوس أي إنه يستقيم وهو ضد الجور، والعدل هو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم، والعدل الحكم بالحق (Hegazy & Abdelhay, 1970).

تعريف العدالة

كانت مسألة التعريف بالعدالة، من القديم، الشغل الشاغل للباحثين والمفكرين، ترد مرادفة لكلمة الحق، لكنها تعرض تارة أخرى كأنها متميزة، بل كأنها أسمى من الحق وأعلى، وهي تبدو في أحد مظاهرها كأنها تعني التوافق مع القانون بيد أنه من جهة أخرى ينبغي أن يكون القانون متفقاً مع العدالة. وهكذا فإن ما يبدو من جهة معياراً للتمييز بين العدل والظلم يمكن أن يخضع لمعيار مثالي أعلى، يأخذ تعبير العدالة التي توصف أيضاً بالإنصاف، وتنشد أعلى مراتب العدل، حيث يقوم الحق على أساس المساواة القانونية، واحترام حقوق الأفراد وقولهم، وكثيراً ما يقال إن القاضي بنى حكمه على روح العدالة juger en équité ومعناه أن القاضي لم يتقيد بالقانون الوضعي، ولم يحكم بأساس القواعد القانونية والأصول المدونة، بل لعله يكون خالفها فيما قضى به، وهذا غير جائز أصلاً. وقد استعمل أولو الرأي والمفكرون المسلمون منذ القديم هذه الكلمة بالمعنى الذي يفهم اليوم من كلمة العدالة، أي بما يشير إليه الذوق السليم مما في الأمر من عدل وظلم، وقد فسره ابن القيم بأنه ما يراه القلب بعد فكر وتأمل وطلب لمعرفة وجه الصواب.

فإذا انطلقنا من الفيلسوف اليوناني **"أفلاطون"** نجده يعرف العدالة باعتبارها فضيلة إنسانية مزدوجة تأخذ معناها انطلاقا من الفرد امتدادا إلى المحيط الاجتماعي الذي تتحدد فيه بشكل شامل وأوحد، باعتبارها فضيلة تعكس مدى استعمال الإنسان لملكة عقله لتقنين وتنظيم حياته الاجتماعية، ومن هذا التحديد نستقي دلالة أخرى تتأسس على اعتبار أن الدولة العادلة هي التي يكون فيها جميع الفئات الاجتماعية متساوية، دون سيطرة فئة عن أخرى، ومن هنا تأخذ العدالة وجها آخرا يتحدد في مفهوم المساواة، بمعنى أن أفراد المجتمع يتخذون نسقا قانونيا واحدا أي تساويهم في الحقوق والواجبات، باعتبار أن الإنسان هو واضع حقه الخاضع لمبدأ العقل في إطار مجتمع تسوده الحرية، وفي مقابل هذا، يتجلى الطرح الفلسفي الذي قدمه "فريدريك فون مايك" الذي يقول أن السلوك العادل هو سلوك يكفل الحق في منظومة قانونية شرعية في إطار مجتمع

حر، فالعدالة بهذا الصدد ترتبط بالقانون وبالحياة الحرة. هذا الأمر، يجعلها تؤسس لإقامة الحقوق وضمانها، لكن ما ينبغي الإشارة إليه أن طبيعة القانون تلعب دورا مهما في تحقيق العدالة الإنسانية، فإذا كان القانون مستبدا أو في يد فئة معينة محتكرة فإن العدالة تضمحل وتفقد قيمتها ومحتواها، مما يجعل الإنسان يواجه حالة الطبيعة حيث يسود قانون الغاب[1] (Zakaria, 1974, P 339).

من جهة أخرى يتحدد الفعل العادل حسب **"أرسطو"** باعتباره فعلا شرعيا ناجما عن قوانين موضوعة يجب احترامها بمقابل الفعل الجائر الذي يعني فعلا لا مشروعا يشكل خروجا عن المعقول، ومن خلال هذا التحديد نتلمس جزءا آخر للجواب عن السؤال الفلسفي المطروح، وذلك باعتبار العدالة غاية إنسانية يترجمها القانون الشرعي في حياة اجتماعية حرة تتأسس على مبدأ جوهري وهو العقل. فالعدالة تأخذ قيمتها الإلزامية من وجود منظومة قانونية شرعية تكفل الحقوق في إطار الحياة الاجتماعية، باعتبارها من وجهة أخرى حق وقيمة إنسانية يحميها نظلم قانوني وضعي وفق حياة حرة. (Aristotle, 1979, p 54).

تعريف جون رولز للعدالة

"أن اتفاق مجموعة من البشر على مفهوم مشترك للعدالة، يتطلب وجود مصالح ولغة وثقافة مشتركة وجملة قيم تعاونية وعادات تفرض التزاماً أخلاقياً عليهم".

المطلب الثاني: المفهوم السياسي للعدالة عند جون رولز

إن الفعل العادل لا يتم صدفة و تلقائية، فالعدالة ممارسة قصدية وواعية تنبني على أساس العقل و الاختيار المعقول والحق، فليست هناك عدالة غير قصدية أو عبثية، لأن حياة الإنسان تبقى في حاجة ماسة لعدالة قائمة على أساس المساواة والإنصاف لضمان استمراره وأمنه بالدرجة الأولى. والعدالة في النهاية تكفل وتضمن الحق الإنساني ضمن هذه المنظومة القانونية التي يجب أن تكون متوازنة لا يشوبها أي نقص أو خلل ينقص من مصداقيتها. في هذا الصدد يمكن أن نصف الحياة الاجتماعية باعتبارها شجرة جذرها القانون والحرية وجذعها العدالة وفروعها هي كافة الحقوق الإنسانية كحق الأمن، حق التعبير، حق الصحة...

---

(1) لقد أقام أفلاطون نظريته في العدل والسياسة على أساس أن العدالة صفة نفسية تمكن الناس من نبذ الرغبات غير الرشيدة وتدفعهم إلى تذوق كل لذة وإلى الحصول على الإشباع الأناني من كل شيء، وبهذا يهيئون أنفسهم إلى أداء وظيفة واحدة تخدم الصالح العام. وكذلك كان ينادي بفكرة عن السياسة تصاحب فكرته عن العدالة، وبمقتضاها لا تكون الدولة مرتعا يتمتع فيه الحاكم بإشباع لذاته، بل تصبح ذلك الجسم الذي هو جزء منه والكائن الذي يؤدي وظيفة معينة. ولن تظل الفردية بعد ذلك مصدر عدوى للدولة، بل على النقيض من ذلك يجب أن تسري الروح الجماعية في الفرد... ولا يمكن بعد ذلك أن يستغل الحاكم دولته لخدمة أغراضه الخاصة، بل يجب أن تتطلب الدولة من الحاكم أن يضحي أهدافه الخاصة في سبيل الصالح العام إذا فرضنا جدلا أن له أغراضا مختلفة عن أغراض الدولة.

هذا ويمكن القول بصورة عامة إن العدالة وإن ظهرت وكأنها المبدأ الأساسي لجميع المجتمعات والمقياس الذي تحاكم بمقتضاه جميع الشؤون الإنسانية والحَكَمُ الأخير الذي يرجع إليه في جميع الخلافات فإنها قد تطورت زمنيّاً وتطورت تطبيقاتها وإذا كانت القوانين قد تضمنت جملة من القواعد يفترض فيها التعبير عن العدالة، فإن هذه القواعد في حالات تاريخية معينة، استبعدت من التطبيق استناداً إلى مبادئ عُدَّت أسمى من القانون هي مبادئ العدالة، وقد تقبَّل الرأي العام هذا رغمَ ما يبدو هنالك من تناقض يوحي بانطباع أن الغلو في تطبيق القانون حرفياً يؤدي إلى الظلم وهو ما عبرت عنه في القانون الروماني، قاعدة تقول summum jus, summa injuria: ومعناها: الغلو في الحق غلو في الظلم.

وعلى ذلك فإن مفهوم العدالة قيمة أخلاقية من منظومة القيم العامة تحفظ حقوق المجتمع، لكنها تبقى مفهوماً نسبياً لا يمكن القطع بقيمتها المتوارثة والمكتسبة عبر الزمن لأنها عرضة للتغيير ولا يمكن عدّها قيمة تصلح لكل المجتمعات لتباين القيم الاجتماعية والدينية وبذلك فإنها قيمة ملتبسة. تختلف العدالة باختلاف طبيعة استخدامها في السياسة والمجتمع والدين فلكل منها مفهوم خاص لذلك لا يمكن تطبيقها من دون إدراك مفهومها العام في المجتمع، فمنظومة القيم العامة تعدّ نتاجاً لعقد اجتماعي بين مجموعة البشر تشترك بمصالح ولغة تتواصل من خلالها لخلق ثقافة مشتركة تحكمها عادات وتقاليد اجتماعية ودينية تشكل منظومة قيمهم الأخلاقية، ليكتسب مفهوم العدالة المصداقية من الجميع بعدّه غرساً تربوياً في اللاوعي الاجتماعي لا يحتاج إلى إعادة توضيح وشرح لارتباطه بقيمهم الأخلاقية العامة.

مفاهيم التصور السياسي للعدالة

يرتبط المفهوم السياسي للعدالة بالمصالح السياسية وليس بالقيم الاجتماعية، فالسياسي يحمل قيماً سياسية لا اجتماعية، لذلك لا يجد ضيراً انتهاكه للعدالة ويعدّها قناعاً يمكن التستر خلفها لخداع الجمهور الجاهل الذي لا يميز بين المفهوم السياسي للعدالة والمفهوم الاجتماعي للعدالة لأنه منصاعاً لإحساسه الفطري بالقيم العامة المغروسة عبر التربية في لا وعيه ويعتقد خطأً أن السياسي يؤمن بها. لذلك يستسلم إلى عواطفه من دون عقله، فيقع فريسة في مصيدة السياسي الذي يستغله أبشع استغلال. ويعتقد جون رولز "أن المفهوم السياسي للعدالة لا يؤمن استقراراً للنظام الاجتماعي من دون تتطابق مع القيم العامة للمجتمع، يقول كينيون غيبسون[1] "إن

(1) كينيون گيبسون، هو مؤلف كتاب أوكار الشر الذي نشر عام 2003، الذي يقوم فيه بتقصي أسباب وجذور التطرف الأميركي بعد هجمات الحادي عشر من أيلول. وهو المسيحي المؤمن الآتي من عائلة متجذرة في المؤسسة العسكرية الأميركية، وقد خدم فعلياً لصالح الاستخبارات الأميركية، يكشف طريقة استغلال الإدارة الأميركية، ووكالة الاستخبارات المركزية، وسماسرة الأسلحة، والمسيحية المتصهينة، لجميع الوسائل المتاحة بين يديها، لإثارة مشاعر التعصّب الأعمى والانقياد الأرعن من خلال التضليل الباطل في تحديد أصدقاء الشعب الأميركي وأعدائه.
من هذه القناعة، ينطلق غيبسون مفنداً الملابسات والخلفيات التي تحيط بالأحداث كاشفاً كيف تحوّر الإدارة الأميركية وعلى رأسها الرئيس بوش الحقائق الثابتة لتأليب الشعب الأميركي الطيّب بمجمله والذي تمّت تعبئته مسبقاً، ضد كل من لا يسير في خط الإدارة الأميركية، ودائماً لصالح النخبة السياسية اليمينية، والرأسمالية الاقتصادية، المتحكمتين بزمام الأمور والهادفتين دوماً للوصول إلى مصالحهما السياسية المحلية والإقليمية، والاقتصادية من نفط وتسويق أسلحة وغيرها . من خلال هذا الكتاب الآتي من الألم الذي يعانيه الكاتب من جهل الشعب الأميركي للحقائق الخفية عليه، يحاول غيبسون فتح أعين الأميركيين والعالم أجمع إلى أوكار الشر الحقيقية التي تحكم أميركا والعالم أجمع. http://www.marefa.org/index.php

السياسيين الفاسدين والمجرمين يصبغون مظاهر الاحترام والوجاهة على أنفسهم ليصبحوا مُثلاً ورموزاً فوق الشبهات حتى لا يتجرأ أحد المساس بهم".

العدالة والقانون

في إطار التفكير الفلسفي لمفهومين العدالة والقانون، باعتبارهما مفاهيم فلسفية أساسية، تتطلب الفهم والتحليل مع الوقوف على أبرز المواقف الفلسفية التي حاولت فهم المقصود بالعدالة، وعلاقة العدالة بالحق والقانون. إن محاولة فهم ذلك تكتسي طابعا مركبا لأنها تحوي مفاهيم فلسفية صعبة المراس، وتشكل في نفس الآن مجالا خصبا غني الدلالات والمعاني، ومن هذا المقام انصب تفكير الفلاسفة في أطروحتهم الفلسفية المختلفة لمعالجة مفاهيم كالعدالة، القانون، الحق، لكونها في آخر المطاف تحتاج لتفكير عميق يمنحها معناها وقيمتها الإنسانية.

تتمثل العدالة في احترام القوانين، وفيما يتعلق بعلاقة العدالة بالمدن يرى ابن رشد أن المدن توصف بالعدالة عندما يكون فيها أفراد عادلون لان العدالة موجودة في كل فرد من أفرادها. هذا النوع من العدالة يسميه "بالعدالة السياسية" (Ibrahim, 2011, p 647).

إن العدالة حسب "أرسطو" تتأسس على مبدأ الإنصاف، أي أنها تكتسي طابعا منصفا بين الناس بغض النظر عن المساواة القائمة الذي يرسمها القانون أثناء الأحكام القانونية، بحيث أن القرار العادل ينبغي أن يكون منصفا يعطي لكل ذي حق حقه، والإنصاف هنا هو وجه أخر للعدالة، من هذا الطرح انبثق طرح آخر يعود للفيلسوف "شيلر" الذي يرى أن العدالة يجب أن تراعي وتفاوت الناس أخلاقيا واجتماعيا، لأن الناس تختلف طبائعهم وميولاتهم واهتماماتهم وانشغالاتهم وقدراتهم واستعداداتهم، بمعنى على حد تعبير "شيلر" أن أثناء لحظة الأحكام القانونية ينبغي مراعاة ذلك التمايز الأخلاقي الايجابي بين الناس، فبتالي يجب أن يكون الفعل العادل منصف في هذا الأساس.

من خلال هذه المقاربات الفلسفية المتنوعة يمكن اعتبار العدالة هي حق إنساني، بمعنى أنها تضمن وتكفل الحق ضمن إطار قانوني شرعي يسهر على تحقيقها بوجهيها كمساواة وإنصاف، لذا فالدولة ينبغي أن تضمن الحقوق و الوجبات و تحقق العدالة لضمان حياة الإنسان دون تغيير محتوى العدالة بعنصر مضاد يفقدها معناها و قيمتها، وذلك حينما تعتريها مصالح شخصية تنخر مصداقيتها وبشكل عام مصداقية النظام القانوني الشرعي. وقد نتفق على فكرة أخرى وذلك حينما تكون قوانين الدولة غير شرعية مستبدة ومستغلة، فإن العدالة تفقد معناها العقلي الإنساني، ويصبح منطق القوة أساس كل شيء وهي حالة من الطبيعة عاشتها الإنسانية في عصور قديمة.

وبناء على ما تقدم يمكن اعتبار العدالة كحق وقيمة تعكس وجه القانون. والقانون هنا تختلف طبيعته من دولة لأخرى وهذا ما قال به "ماكس فيبر" حينما حدد أنماط مختلفة من الشرعية كاريزمية وتقليدية وعقلانية، حيث يوجد فرق بين قانون كل دولة وأخرى، ومن هنا فالنظام القانوني الشرعي ينبغي أن تسود فيه عقلانية مثلية وروح عادلة ديمقراطية ووطنية لجعل الأحكام العادلة في ذاتها منصفة، واعية، ومتساوية تضمن للإنسان أمنه واستمراره وبقاءه.

ولابد من اقتران العدالة بشرطي المساواة والإنصاف، حتى تنتقل من مستوى ما ينبغي أن يكون –أي فكرة- إلى مستوى ما هو كائن، وإلا ظلت مجرد حلم بعيد المنال. حسب أفلاطون فان العدالة تتحدد باعتبارها فضيلة تقوم في انسجام القوى المتعارضة وتناسبها. فالعدالة في رأيه تتحقق على مستوى النفس حين تنسجم قواها الشهوانية والغضبية والعاقلة، كما تتحقق على صعيد المجتمع حين يؤدي كل فرد الوظيفة التي وهبته الطبيعة دون تدخل في عمل الآخرين (Zakaria, 1974, P 78).

في حين تقترن العدالة عند أرسطو بالعدالة السياسية التي تفترض القيام بالسلوك المنصف والخاضع للقوانين التي لها دور تنظيم الحياة العمومية وضمان تحقيق العدالة السياسية.فالعدالة تدرك بنقيضها،لأن التصرف اللاعادل يتحقق عندما لا يأخذ الفرد نصيبه من الخيرات ومن ثروات البلاد، لذلك كان ضروريا وجود قانون يلزم الحاكم لكي يحكم بالعدل والمساواة. فالعدالة إذن لابد أن تقترن بالمساواة التي تضمن الكرامة للجميع (Aristotle, 1979, p 175).

جون رولز والتصور السياسي للعدالة

يقدم جون رولز عدة نظريات محكمة تتلخص في المفاهيم الرئيسية التي يحرص على توضيحها وشرحها في مختلف أعماله ليوضح التصور السياسي للعدالة الأكثر قبولاً لتحديد الصيغ المنصفة للتعاون بين مواطنين يعتبرون أحراراً ومتساوين، متعقلين وعقلانيين (Rawls, 1993, p 25)، وتلك المفاهيم هي:

- فكرة (المجتمع جيد التنظيم) (ordered society - well): يعرّف رولز المجتمع جيد التنظيم بكونه المجتمع الذي تم تصوره لضمان خير أفراده، كما أنه يتميز بكونه محكوم بتصور عمومي للعدالة. ففي هذا المجتمع يحترم كل فرد نفس مبادئ العدالة التي يعرف أن كل فرد آخر يحترمها بالقدر نفسه، كما أن المؤسسات الاجتماعية القائمة تحترم هذه المبادئ وتجسدها (rawls: théorie de la justice P 495 – 496) .
- فكرة (البنية القاعدية) (basic structure): تعني هذه المقولة الطريقة التي توزع بها المؤسسات الاجتماعية الأساسية الحقوق والواجبات الرئيسية وتحدد توزيع المنافع المستمدة من التعاون الاجتماعي (ibid, p33) .
- فكرة (الوضعية الأصلية) (original position): ويعني بها حالة الجمود الأولى التي تضمن عدالة التوافقات الأساسية التي يمكن التوصل إليها لاحقاً. فيمكن تقويم مدى عقلانية وملائمة نظرية ما للعدالة إذا كانت مبادئها قد انتقاها أشخاص عقلانيون من بين مبادئ أخرى في وضعية أصلية (ibid, p44) .
- فكرة (حجاب الجهل) (veil of ignorance): ترتبط عضوياً بالمقولة السابقة، وتعني افتراض وضع المتعاقدين الأصليين خلف غطاء جهل، بحيث لا يعرفون كيف ستؤثر

مختلف الإمكانات والاحتمالات على وضعياتهم الخاصة، ولذا فهم مرغمون على تقويم مبادئ العدالة على قاعدة الاعتبارات العامة وحدها (ibid, p44).

- فكرة (الإجماع عن طريق التوفيق) (overlapping consensus) التي يراد بها إضفاء سمة الواقعية على مقولة المجتمع جيد التنظيم، مراعاة للظروف التاريخية والاجتماعية للمجتمعات الديمقراطية القائمة على التعددية المتعقلة. فالإجماع الذي يحصل في مثل هذه المجتمعات التي يختلف فيها الناس من حيث الانتماءات والرؤى العقدية والقيمية هو إجماع ناتج عن النقاش والتحاور الذي يفضي إلى نقاط اجماعية تتجاوز تضارب المواقف المعيارية الذي هو الميزة الغالبة على السياقات الديمقراطية (Rawls: la justice comme équité pp 56 - 57).

المبحث الثاني: نظرية العدالة عند جون رولز

من خلال هذه المفاهيم والأفكار الخمسة السابق الإشارة إليها في المبحث الأول من المطلب الثاني لهذه الدراسة يصل رولز إلى صياغة المبدئين الرئيسيين للعدالة، اللذين هم خلاصة نظرية جون رولز، وهما:

المبدأ الأول: (يجب أن يتمتع كل شخص بحق متساوٍ لغيره ضمن أوسع نسقٍ من الحريات القاعدية الأساسية).

المبدأ الثاني: (يجب أن تنظم أشكال التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بطريقة تضمن في آن واحد: أن نتوقع عقلياً أن تكون في مصلحة كل أحد، وأن تكون متعلقة بمواقع ووظائف مفتوحة للجميع) (John rawls: théorie de la justice P91).

وفي هذا المبحث سوف تنقسم دراستنا لهذا المبحث إلى مطلبين، وذلك كما يلي:

- المطلب الأول : مبادئ نظرية العدالة عند جون رولز
- المطلب الثاني : نظرية العدالة التوزيعية عند جون رولز

المطلب الأول: مبادئ نظرية العدالة عند جون رولز

أعاد رولز صياغة المبدأين في مراجعته اللاحقة لنظريته بحيث أصبحا على الشكل التالي:

المبدأ الأول (مبدأ الحرية): (كل شخص له نفس الأهلية المطلقة التي لغيره ضمن منظومة مناسبة تماماً من الحريات القاعدة المتساوية).

المبدأ الثاني (مبدأ الاختلاف): (يجب أن تستجيب أشكال التفاوت الاقتصادي والاجتماعي لشرطين هما: يجب في المنطلق أن ترتبط بوظائف ومواقع مفتوحة للجميع ضمن ظروف عدالة متكافئة الحظوظ، ثم يجب أن تكفل أكبر قدر من المنفعة لأعضاء المجتمع الأكثر حرماناً) (Rawls, PP 69 - 70).

العدالة كإنصاف هي شكل من الليبرالية

يؤكد رولز على ترتب الأولويات بين المبدأين: فلأولهما الأولوية على الثاني، كما أن التكافؤ في الفرص داخل المبدأ الثاني لها الأولوية على معيار التفاوت الشرعي. وقد أصبح من الواضح في المراجعات الأخيرة للمبدأين أن المبدأ الأول يتعلق بالمسائل الدستورية الأساسية كحرية التعبير والتفكير والتنظيم، في حين يتعلق المبدأ الثاني بالإنصاف في الفرص وتسيير أشكال التفاوت التي تدخل في نطاق مسائل العدالة التوزيعية (distributive justice) التي تنظمها التشريعات والنظم القانونية في مقابل المسائل الدستورية الرئيسية التي تنتج عن اللحظة التعاقدية التأسيسية.

إن هذا التحول يعكس انتقالاً متدرجاً من نظرية أخلاقية جوهرية إلى الاكتفاء بضبط القيم الإجرائية التي تقوم عليها الليبرالية السياسية في المجتمعات الديمقراطية انطلاقاً من مبدأ (أولوية العدل على الخير)، معلناً بجلاء أن (نظرية العدالة كإنصاف هي شكل من الليبرالية) .(Rawls: justice et démocratie p 287)

بيد أنه يريد أن يتفادى فخ الفردية النسبية التي تنظر إلى التصورات المعيارية للشأن الجماعي كخيارات ذاتية غير قابلة للتعميم. فالإقرار بأولوية مبدأ العدالة يقتضي ضمناً وضع حدود تضبط شروط قبول صيغ الحياة المعروضة، فللمؤسسات العادلة قيمها السياسية الملائمة لها التي هي أساس ولاء المواطنين لها. ومن هنا يصل إلى القول (إن العدالة والخير متكاملان، وذلك ما لا تنفيه أولوية العدل. فهذه الأولوية تعني فقط أنه في الوقت الذي يقتضي قبول تصور ما سياسي للعدالة احترام صيغ الحياة التي يمكن للمواطنين الولاء لها، فإن مفاهيم الخير التي تستند إليها هذه المفاهيم يجب أن تحترم الحدود التي وضعتها بنفسها أي الفضاء المسموح به) .(ibid, p288)

فجون رولز وإن كان يعتمد التصورات الإجرائية المجسدة لمبدأ الحياد الليبرالي إزاء شتى تصورات الخير الجماعي، إلا أنه يقر أن تعليق الحكم المعياري بمعنى الانفصال عن كل منظور قيمي هدف مستحيل، لأن كل تبرير لا يتم إلا بالاستناد لأفق معياري. فنظرية العدالة كإنصاف ليست إجرائية في المطلق، لأنها تحمل تصورات سياسية للفرد والمجتمع. فما تبحث عنه هو أن تكون (قاعدة عمومية للتبرير) صالحة للبنية القاعدية للنظام الدستوري انطلاقا من جملة حدوس أساسية متضمنة في الثقافة السياسية العمومية. فسمتها الإجرائية الشاملة تكمن في كونها تتلمس فضاء محايداً يحترم التعددية فيما وراء اختلاف المذاهب التفسيرية، و(هذا الفضاء المشترك المحايد هو التصور السياسي للعدالة بصفته مركز إجماع توفيقي) (ibid, p301).

العقل العمومي عند جون رولز

يتجه جون رولز إلى ضبط نمط (العقل العمومي public reason) للمجتمعات الليبرالية الذي هو الفضاء القيمي لنظرية العدالة . فيعرّف جون رولز العقل العمومي بأنه (عقل المواطنين المتساوين الذين يمارسون بصفتهم جسماً جماعياً السلطة السياسية والإكراهية القصوى بعضهم

على بعض عن طريق إصدارهم للقوانين ومراجعتهم لدستورهم) (Rawls: liberalisme politique p 261).

فالعقل العمومي هو دائرة الحوار الحر داخل فضاء المواطنة المشترك في مقابل (العقل غير العمومي) الذي يتشكل في المؤسسات الدينية والجامعية ولدى الروابط العلمية والمنتديات الخاصة، وهو مقبول في حدود حرية الوعي والتعبير، لكنه لا يمكن أن يعوض العقل العمومي أو يقيده لأنه مجال الثقافة والقيم المشتركة للأمة. نلاحظ هنا أن إشكال العلاقة بين التأسيس الإجرائي للعدالة الذي يكرسه مبدأ أولوية العدل (الإنصاف) على الخير والمنظور القيمي للثقافة السياسية الليبرالية بصفتها التعبير عن العقل العمومي هو أساس الجدل الواسع الذي خلفته نظرية رولز في الفكر السياسي المعاصر.

المطلب الثاني: نظرية العدالة التوزيعية عند جون رولز

تعد نظرية العدالة التوزيعية عند جون رولز كشف عن المبادئ الناظمة للعدالة داخل مجتمع تعددي، فبالنظر إلى الفلسفات السياسية القديمة نجد أنها أرجعت مصدر القوانين لقوة الفضيلة بمعناها الأنطولوجي (أي من حيث انسجامها مع نظام الوجود ذاته)، وكانت المنظومات الدينية قد أرجعتها لمصدر إلهي مقدّس، في حين أن الفكر القانوني الحديث ينيط بالدولة بصفتها التعبير الكلي عن المجموعة القومية حق إصدار القوانين المنظمة لشؤون المجتمع. ولتبرير هذا التحويل يتم النظر للدولة من زاوية قانونية، بالنظر إليها من حيث هي مرجعية التأسيس ومصدر الشرعية بصفتها قائمة على عقد أخلاقي ذاتي يحقق إرادة جماعية مشتركة تتخذ شكل وثيقة قانونية تحكم علاقات الناس فيما بينهم وتحدد شكل السلطة التي تحكمهم. إذن يقوم هذا التصور على تناقض خفي بين المنظور الاصطناعي النفعي للدولة (تحقيق الأمن المشترك للخروج من حالة الطبيعة التي هي حرب الكل ضد الكل) والمنظور القيمي (أي الدولة بصفتها تعبيرا عن المضمون الأخلاقي للإرادة المشتركة). فجون رولز لم يقدم نظرية العدالة التوزيعية كفلسفة أخلاقية بل يعتبرها نظرية سياسية لا تطمح إلى بلورة أسس جوهرية للفعل الأخلاقي، وإنما تكتفي بالكشف عن المبادئ الناظمة للعدالة داخل مجتمع تعددي جيد التنظيم، تتصارع فيه وتتعايش مختلف تصورات الخير الجماعي، وإنما أراد جون رولز إعادة الاعتبار للتصورات الإجرائية الشمولية للقيم دون اللجوء إلى مقوماتها الميتافيزيقية للوصول إلى مبادئ كونية للعدالة، (Rawls, 1993, pp 205 - 241).

يرى جون رولز أنه "إذ اعتبر المؤسسات السياسية ومبادئ التدابير الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها مؤسسات رئيسية، فحدَّد العدالة بأنها الطريقة التي توزِّع فيها هذه المؤسَّسات الحقوق والواجبات الأساسية وتنظِّم تقاسم الفضائل الناتجة عن التعاون الاجتماعي. ومع قبوله مبادئ الحرية والمساواة والأخوة، فقد جمعها مع مبادئ العدالة. فالمساواة تصبح مساواة الفرصة المنصفة، فيما تصبح الأخوة مبدأ الاختلاف. مع ضرورة التوافق على "حصص توزيعية سليمة"، إنَّ مبادئ العدالة هي ببساطة مبادئ تنظيم التوزيع التي ستُختار من الناس في مجتمعٍ ما، حيث تُلتزَمُ ظروف العدالة وأحوالها.

ففي الكتاب الذي صدر عام 1971م اعتبر جون رولز في مقاربته الأولى منطلقات إنسانية عقلية قبل أن يقر في مراجعاته المتكررة للنظرية بأنها محدودة بسياق المجتمعات الليبرالية الديمقراطية وبنمط العقلانية الذي تقوم عليه، ويبين رولز بوضوح أن هدفه هو تقديم تصور للعدالة يعمم ويرفع إلى أعلى مستوى من التجريد نظرية العقد الاجتماعي المعروفة جدًا، كما نجدها لدى لوك وروسو وغيرهم. (John rawls théorie de la justice, p 37). كما هدف البحث عن تأسيس أصلي لقيمِ العدالة من خلال الرجوع لفكرة (الوضعية الأصلية) للمتعاقدين، تفاديا لتأثير المواقع والتصورات الاجتماعية على المعايير المؤسسة للحالة الترابطية القائمة. ويرى رولز أن ميزة النموذج التعاقدي تكمن في أنه يسمح بتصور مبادئ العدالة بصفتها (مبادئ من شأن البشر العاقلين أن يختاروها) كما يسمح في الآن نفسه (بشرح وتبرير تصورات العدالة) . (ibid, pp42 – 43)

العدالة تحقيق لتوازن متعقل

تسعى البشرية منذ فجر تاريخها إلى تحقيق نوع من التوازن المتعقل بين المستويات المتعددة للعدالة، وقد نظر جون رولز إلى فكرة العدالة التوزيعية التي تحقق المصلحة الفردية والإنصاف في الوقت نفسه في إطار ضمان استقرار المصلحة الكونية. حيث يربط بين العدالة Justice والإنصاف Equité ويرى أن طريقة توزيع الخيرات الأولية بين أفراد المجتمع هو أمر أساسي إذ أن "معرفة ما إذا كان مجتمع ما عادلا لا تقوم إطلاقا على كمية الخيرات الأولية بل على طريقة توزيعها على من هم الأقل حظا فحسب". وقد أعطى جون رولز أهمية كبيرة للحريات مثل حرية الترشح للوظائف العامة وحرية التعبير وحرية التفكير والمعتقد وحق الملكية وعدم انتهاك حرمة الشخص. فهذه حريات وحقوق تحددها الدولة. كما أن المساواة تقتضي ألا يؤثر المنشأ الاجتماعي سلبا على الأفراد ويحاول أن يجمع بين الحرية الاقتصادية والحماية المدعمة للحريات والتشريعات الاجتماعية التي تسمح بتحسين وضعية من هم أقل حظا .(Rawls, 1971, p 37)

يقول جون رولز: "يجب أن يكون لكل شخص في المقام الأول حق معادل للنظام الأكثر انتشارا للحريات الأساسية التي يتساوى فيها الجميع، نظام يكون متوافقا مع نفس النظام الذي للآخرين (Rawls, 1993, p 91) ويحدد جون رولز مبادئ العدالة من خلال فرضيتين هما: الوضع الأصلي وحجاب الجهالة وبالانطلاق من مبدأ الحرية ومبدأ الاختلاف ذلك أنه في وضع شبيه بالحالة الطبيعية عند منظري العقد الاجتماعي ودون معرفة مسبقة بالوضعيات الاجتماعية يكون الأفراد قادرين على اختيار عقلي يجعلهم يتفقون على تعريف العدالة من خلال الإنصاف وذلك بضمان الحريات الأساسية والنظر إلى الاختلاف والتفاوت على أنه ضرب من المساواة الديمقراطية، يتمثل المبدأ الأول في الحرية المرتبطة ببنية المجتمع الأساسية ويقر بأن للأفراد الحرية في فعل أمر ما أو الامتناع عن القيام به وقد صاغه جون رولز على النحو التالي: "يجب أن يكون لكل شخص نفس الحق في أشمل نسق من الحريات التي يتساوى فيها الأفراد" (Rawls, 1993, p 91). هذا هو مبدأ المساواة المرتبط ببنية المجتمع والمنقسم إلى جانب

سياسي ويتعلق بالحريات الأساسية وجانب اقتصادي ويتعلق بمسألة توزيع الخيرات والثروة، لكن الحق السياسي عند جون رولز له الأولوية على المنفعة الاقتصادية، إذ لا يسمح بتقليص الحريات الفردية باسم تحقيق عدالة اجتماعية. في حين صاغ جون رولز المبدأ الثاني على الاختلاف الذي يقول عنه: "يجب على أشكال التفاوت الاجتماعي والاقتصادي أن تكون منظمة على نحو يجعلنا قادرين على أن ننتظر منها أن تكون في آن واحد لصالح كل فرد وأن تكون مرتبطة بمواقع ووظائف مفتوحة للجميع" (Rawls, 1993, p 91).

يدل هذا المبدأ الثاني للعدالة على الفهم الليبرالي للحق وهو "مبدأ مساواة بالمعنى القوى لأنه بالنسبة إلى شخصين إذا لم يكن هناك توزيع يحسن وضعية الاثنين فإنه يجب تفضيل توزيع آخر عليه". كما أنه يفسر فكرة انتفاع الأفراد من المنفعة العمومية ضمن نظام تسلسلي على أنها تقتضي الابتداء بتحسين رفاه من هم الأقل حظا ثم الصعود إلى منهم الأكثر حظوة".

أما مفهوم الوضع الأصلي فقد اعتمده جون رولز كطريقة في العرض ليؤسس نظريته في العدالة بما هي إنصاف، إذ لو نفترض أناس يجهلون الوضع الذي سيكون لهم في المجتمع ولهم معرفة دنيا بالطبيعة الإنسانية ويفضلون الحصول على خيرات أولية ولنفترض أننا طلبنا منهم أن يختاروا تعريف للعدالة تنظم لهم المجتمع الذين يريدون العيش فيه فإنهم سيرفضون ربط العدالة بالمنفعة العامة كما نظر إليها النفعيين وسيختارون المبادئ التي حددتها نظرية العدالة كإنصاف، أي أنهم سيختارون الحريات الأساسية التي يكونون متساوين في التمتع بها وسوف يقبلون بالتفاوت الاجتماعي والاقتصادي لكنهم سيشترطون حماية مصالح من هم أقل حظا.

لذلك فقد أكد الفيلسوف الأمريكي جون رولز أن نظرية العدالة سواء تعلقت العدالة بتطلعاتنا الحدسية والفطرية أو ما اتصل منها برؤانا وأفكارنا التي صقلتها تجاربنا هي سعي من أجل تحقيق "توازن متعقل" بين المستويات المتعددة للعدالة، وأن يكون هذا التوازن مفكر فيه بشكل دقيق ما بين المبادئ المُؤسّسة على العقل من جهة وإحساسنا الطبيعي والحدسي بالعدالة من جهة أخرى.

وعلى ذلك العدالة كإنصاف هي ضرب من الحد الأقصى من الرفاه بالنسبة إلى أغلب أفراد المجتمع أي يقع تبني مبدأ العدالة التوزيعية (كل حسب مجهوده) بدل العدالة التعويضية (كل حسب حاجته)، وقد لخص رولز المشكلة في الصراع بين النفعيين والماركسيين كما يلي: "يتمثل المشكل في معرفة ما إذا كان فرض أعباء على عدد ضئيل قابلا للتعويض بأكبر مجموع من المنافع التي يمكن أن تكون للآخرين، أم أن العدالة تقتضي التساوي في الحرية بالنسبة إلى الجميع ولا تسمح إلا بالمساواة الاقتصادية الاجتماعية التي تكون في صالح كل فرد..." .(Rawls, 1993, p 91)

إن الإنصاف عند رولز هو الحل الممكن لتجاوز خطأ الاشتراكية التي عظمت العدالة الاجتماعية والمساواة على حساب الحرية الفردية وقصد إصلاح مأزق الرأسمالية التي نادت بالملكية الخاصة وحرية السوق وأهملت الحقوق الاجتماعية والإنسانية للعمل، ليكون بذلك أحسن

طريق ثالث يدافع عن مبدأ المساواة في حق الحرية للجميع دون أن يتنافى ذلك مع وجود تفاوت ولا مساواة تبرر دوما بالنظر إلى حصول المنفعة العامة والمصلحة العمومية.

يقول جون رولز في هذا الصدد: "إذا لم يكن ثمة ما يستوجب أن يكون توزيع الثروة والدخل على نحو متكافئ فلابد أن يكون لفائدة كل شخص وأن تكون مواقع السلطة والمسؤولية في نفس الوقت في متناول الجميع... وأن ننظم أشكال التفاوت الاقتصادي والاجتماعي على نحو يستفيد منه الجميع" (Rawls, 1993, p 91).

لا تعزل نظرية رولز ما هو عادل عما هو خير ولا تعتمد تعريفا لما هو عادل على أساس أنه تجميع أو بلوغ الحد الأقصى للخير كما يفعل النفعيون بل تقول بأولوية العدالة التوزيعية على المساواة. وتنتهي إلى الإقرار بأن "العدالة هي فضيلة المؤسسات الاجتماعية" لأن ما يهم هو معرفة المجتمع العادل وليس الفرد العادل ويرى أن ما هو أخلاقي يتفوق على ما هو اقتصادي وبالتالي يجب أن يكون نمط الحياة اختيارا عقلانيا وليس مجرد حساب نفعي. اللافت للنظر أن فيلسوف الليبرالية الجديدة يخضع مفهوم العدالة إلى التطور والتغير ولا يعتبره قيمة ثابتة مطلقة لأن ما هو عادل خاضع لصيرورة الزمن وتنوع المجتمعات ولأن ما هو عادل في هذه الهوية الثقافية يمكن أن يكون غير عادل في هوية ثقافية أخرى.

أما في مراجعته للنظرية التي تضمنها كتابه (العدالة بصفتها إنصافاً) الذي صدر عام 2001م فسيتحول الاهتمام من هذا الهدف التأسيسي القوي إلى وضع مجرد (تصور سياسي للعدالة) وليس مذهباً أخلاقيا شاملاً. فالغرض من هذا التصور هو حسم الإشكال المطروح على كل المجتمعات الليبرالية التعددية الذي هو رسم الحد الفاصل بين الفردية الذرية المتولدة عن مبدأ الإرادة الذاتية الحرة والشمولية الاجماعية، التي تموه وتقصي الحقوق الفردية التي هي الحقوق القاعدية الأساسية للإنسان الحديث.

نظرية العدالة والتعاون الاجتماعي

تندرج نظرية جون رولز في سياق التقليد الفكري السياسي الأمريكي الذي يركز على البعد التعاوني الترابطي للكيان السياسي في مقابل نظريات الهيمنة والصراع التي سادت طيلة نصف القرن الأخير في الفلسفة السياسية والدراسات الاجتماعية الأوروبية. وتنطلق نظرية العدالة عند جون رولز من تعريف المجتمع بصفته (نسق التعاون الاجتماعي القائم على الإنصاف (fairness) (Rawls, 2003, p 22).

خصائص التعاون الاجتماعي

هدف نظرية العدالة هو تحديد صيغ التعاون الاجتماعي الضامنة للإنصاف من خلال تعيين الحقوق والواجبات الأساسية التي تضعها المؤسسات السياسية والاجتماعية مع تحديد نمط وضوابط تقسيم المنافع المترتبة على التعاون الاجتماعي (Rawls,1995, p40). وجون رولز يرى أن عدم التساوي الاقتصادي يجب أن يخضع لشرطين: أولا، أن يحصل لمواقع ووظائف

مفتوحة للجميع وبشروط تضمن المساواة في الفرص. وثانيا، أن يعود هذا الفرق الاقتصادي بالنفع على أقل أفراد المجتمع استفادة.

وأن التعاون الاجتماعي يتميز بثلاثة خصائص أساسية أنه نمطٌ من الترابط تحكمه قواعد وإجراءات دقيقة يقبلها الجميع. وأنه يضمن الإنصاف بين المتشاركين بما يقوم عليه من تكافؤ في الحقوق والفوائد. ويتضمن فكرة الفائدة العقلانية التي تختلف عن المنافع الفردية الضيقة.

المبحث الثالث: الوفاقات المعقدة والمقاربات الفلسفية لنظرية العدالة

يرى رولز أهمية استقلال المفهوم السياسي للعدالة ويعد مسألة ضرورية لقيام "الوفاقات المعقَّدة" و"الإجماع المتداخل"؛ لا تعني الوفاقات المعقَّدة أنَّ يُضبط مفهوم العدالة ويكيَّف للتوفيق بين منظورات شاملة بقصد إقامة التسويات بينها، أو تُبني طبقا لأفكار كامنة في تلك المنظورات. لم يهتم رولز في صياغة مبادئ العدالة بمقدمات ومبادئ المنظورات الشاملة، فهو يستنتج هذه المبادئ من أفكار متضمَّنة في ثقافة الديمقراطية ..... فتلك الوفاقات لا تعمل علي أساس محض جدلية حول المفهوم السياسي للعدالة، وقد استحضر رولز فكرة الوفاقات المعقَّدة لبيان أن العدالة تصير إحدى الأهداف أو المهام التي تسعى الجماعة السياسية إلى تحقيقها لتمثل هدفاً ثابتاً ومستقرا للنظام السياسي في وجه اختلاف المنظورات الشاملة، ثم نستعرض المقاربات الفلسفية لأربع قراءات رئيسية لنظرية رولز تنطلق من خلفيات متمايزة.

وفي هذا المبحث سوف نتناول بالدراسة بيان الوفاقات المعقدة والمقاربات الفلسفية في نظرية جون رولز للعدالة، وكذلك رأينا أهمية بيان العلاقة بين المنظور الأدبي والإجراء التعاقدي لنظرية العدالة فرولز أراد بهذه النظرية تخليص العدل من وصاية الخير من خلال مقاربته الإجرائية، وذلك من خلال الثلاث مطالب التالية:

- المطلب الأول: العلاقة بين المنظور الأدبي والإجراء التعاقدي لنظرية العدالة.
- المطلب الثاني: الوفاقات المعقدة في نظرية جون رولز للعدالة.
- المطلب الثالث: المقاربات الفلسفية لنظرية جون رولز للعدالة.

المطلب الأول: العلاقة بين المنظور الأدبي والإجراء التعاقدي لنظرية العدالة

المنظور الأدبي (deontologic) لنظرية العدالة

فإذا كان رولز يضع (الإنصاف) (fairness) في مقام متقدم على العدالة، فذلك لأن الإنصاف هو السمة المميزة الوضعية للأصلية للعقد التي يتعين أن تتولد منها عدالة المؤسسات القاعدية. ومن هنا يمكن القول أن رولز يحمل خرافة الوضعية الأصلية كل الثقل النظري اللاحق لنظرية العدالة.

فإن يقدم ريكور فرضية مفادها أن هذه العلاقة ليست عرضية، ما دامت وظيفة الإجراء التعاقدي تكمن في ضمان أولوية العدل على الخير باستبدال الالتزام إزاء الخير المشترك بالمسار التعاقدي نفسه. فمبادئ العدالة نفسها تنحدر من هذا الإجراء التعاقدي لأن العقد يأخذ موقع الاستقلالية والتميز في مجال الأخلاق الفردية. فالإشكال كله يتعلق بمدى قدرة تعويض المقاربة الإجرائية التعاقدية للتصورات المعيارية القبلية للخير الجماعي.

ويرى ريكور أن رولز أراد بهذه النظرية تخليص العدل من وصاية الخير من خلال مقاربته الإجرائية، إلا أن ذلك آثار جدلاً حول ثلاث نقاط ، نجيزها فيما يلي:

أولاً: المبادئ التي سيتم اختيارها في هذه الوضعية التداولية الوهمية

في هذا الصدد، يرى ريكور أن مبدأي العدالة بصفتهما مبدأين توزيعين (توزيع الحقوق والواجبات والمنافع) لا يتعرضان لفكرة تعددية الخيرات وإنما يستبدلانها بقاعد التقسيم. ولكن التقسيم في مجتمع ينظر إليه كنسق توزيعي يطرح إشكالات جمة، إذ ثمة طرق عديدة متاحة لتقسيم المكاسب والخسائر باعتبار الطابع التوافقي، الصدامي الدائم للمجتمع. فـ رولز اختزل العلاقة بين العدل والمساواة في تحديد العدالة بطريقة تضمن الحد الأقصى الممكن من أشكال اللامساواة الحتمية، فانتهى من خلال نموذجه التعاقدي (المساواة بين الشركاء في الوضعية الأصلية) إلى إضفاء سمة الإنصاف مسبقا على أشكال التفاوت التي يقرها العقد مادام حصل الاحتياط للمساواة في وضعيات الانطلاق الأولى (المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص).

ثانياً:الدليل الذي يمكن أن يقنع الأطراف المتداولة بالإجماع على اختيار مبادئ العدالة الرولزية بدل صيغة ما من النفعية على سبيل المثال

يرى ريكور في هذا الصدد، أن رولز لتدليله لاختيار المتعاقدين لمبدئي العدالة إلى نظرية (القرار في سياق احتمالي)، مما يفتح الباب أمام إمكانات مختلفة ومتعددة. بيد أن المتعاقدين يرتبطون فيما بينهم بميثاق حددت بنوده علناً وبإجماع.

ومن هنا إذا تصادم تصوران مختلفان للعدالة وكان أحد التصورين يسمح بوجود وضعية يمكن أن يعترض عليها أحدهم في حين يقصي التصور الآخر هذا الاحتمال، فإن هذا التصور الأخير ستكون له الغلبة لا محالة.

ثالثاً:الاتفاق المتعلق بالترتيب العادل للمؤسسات وضمان حالة الإنصاف في المرحلة التداولية التي يصدر عنها

في هذا الصدد، ينبه ريكور إلى العوائق العديدة التي تعوق قيام حالة الإنصاف المطلوبة لتحديد مبادئ العدالة الضابطة للعقد الاجتماعي، كمعرفة مختلف الأطراف للنفسية العامة للبشر وتحديد الخيرات الاجتماعية الأولية التي يبحث عنها الإنسان العاقل، والمعرفة الدلالية الكافية لمختلف تصورات العدالة، والتساوي في كمية المعلومات. مما ينم عن العجز عن ضبط المقاييس الإجرائية الموضوعية للوصول إلى مبادئ العدل في وضعية إنصاف أصلية.

الإجراء التعاقدي لنظرية العدالة

أما عن مدى الإمكانية لميثاق لا تاريخي أن يلزم مجتمعاً تاريخيا فيرى ريكور أن اعتراضاته على رولز إلى أن نظريته للعدالة التي تقوم على مقاربة أدبية إجرائية تختزن تصوراً قبلياً لمضمون العدالة هو الذي يسمح بتحديد مبدئي العدالة وتفسيرهما قبل أن نبرهن (إن كان الأمر ممكنا) على أنهما المعياران اللذان يتوصل إليهما في لحظة الوضعية الأصلية. فالوضعية الأصلية نفسها الضامنة للإنصاف تقوم على تصور ضمني ومفهوم فلسفي معين للإنصاف سيكون حاسماً في بلورة مبدئي العدالة. ومن هنا حدود أي نظرية إجرائية تدّعي إمكانية الاستغناء عن تصور معياري للخير الجماعي (Rawls , 1995, pp 196 - 215).

أما أنطونيو نغري فيرى أن نظرية العدالة لدى رولز تنطلق من (خلفية صورية قوية) تخفي حنيناً للتأسيسات الأنطولوجية القصوى. صحيح أنه يريد أن يتخلص من المقاربات الوظيفية السائدة للعدالة القائمة على نمط العقلانية الأدائية للحداثة الرأسمالية دون النكوص إلى نمط جديد من نظريات الحق الطبيعي (نوزيك مثلاً) أو إلى النزعة النسبية الاجماعية (هابرماس)[1].

ويرى نغري أن فكر رولز يندرج في سياق النظريات (الليبرالية التقدمية) أي (ديمقراطيات التنمية) بالمفهوم الأنغلوساكسوني الذي يعني الصنف الديمقراطي الذي لا تكون فيه المشاركة في الحياة السياسية ضرورية لحماية الحريات الفردية فحسب وإنما أيضاً لأجل إنشاء مواطنة مبنية على الاتصال والمشاركة والتعاضد. إلا أن نسقه البرهاني يعاني من اختلالات خطيرة تنبع من مفهوم (الوضعية الأصلية) الذي يتسم بالغموض وعدم الدقة. فرولز لا يحدد طبيعة (الخيرات الأولية) التي تتمحور حولها هذه الوضعية، مما يجعل المسار الغائي المفضي إلى مبدئي العدالة عرضيًا واحتماليا. إنه يفتح الطريق نظرياً لكل المقاربات بإقصاء كل التحديدات الملزمة المتعينة تاريخيا، إلا أن نزعته الصورية لا يمكن أن تنسجم إلا مع سياقات تجذرت فيها الليبرالية القانونية من قبل واستقرت فيها، وإلا كانت نظريته مجرد دفاع عن الوضع القائم (Negri , 1997, p9).

المطلب الثاني: الوفاقات المعقدة في نظرية جون رولز للعدالة

بينا أن الفيلسوف الأمريكي المعاصر جون رولز أهتم بمسألة تأسيس العدالة في الفكر السياسي الليبرالي، في مؤلفه "نظرية العدالة" (Rawls, 1971)، وكذلك شغلت قضية العدالة اهتمام الفلاسفة منذ أفلاطون، حيث بحثوا عن قواعد كليَّة وثابتة للعدالة يمكن للعقل أن يصل إليها. ويُعد رولز ممثلا للاتجاه العقلاني الذي يحاول متابعة خط الفيلسوف الألماني كانط الأخلاقي في تأسيس قاعدة عقلية للعدالة ولكنها لا تستند هذه المرَّة إلي أساس ميتافيزيقي، فأراد أن يُحرر القيم الخلافية من كل ما هو مفارق ومتعال وفي الوقت نفسه لا يضعها كمجرد محاولات تجريبية بلا سند عقلي.

(1) ومن هنا عودته للصورية الترانساندنتالية على الطريقة الكانطية أي فكرة الاستقلالية والتميز ضمن منظور تعاقدي يكفل حرية الأفراد ومساواتهم.

جمع رولز بين نظرية الأخلاق الكانطية التي تقول باستقلالية الشخص، وتلك التي تقوم علي فكرة العقد الاجتماعي حيث أعاد الروابط بين مع التراث الفلسفي للعقد الاجتماعي؛ إنه ينطلق في البحث عن العدالة في ممارساتها كأنصاف من خلال ما يسميه بمنهج الاختيار العقلاني.

عمل رولز علي استقلال المفهوم السياسي للعدالة عن المنظورات الشمولية في تصورها للخير؛ ففصل الحق عن الخير في مسعى منه لتأسيس فكرة "الموقع الأصلي" الرئيسية في نظرية العدالة التي يحددها رولز وفقا لمبدأين هما: الأول - لكل شخص حق متساو في أقصي قدر من الحرية مقارنة بمخطط متشابه للحريات للجميع؛ يلزم عن هذا الموقف الافتراضي للمتعاقدين كمتكافئين يستحقون معاملة متساوية، فلا يستطيعون التقاط مجموعة من الترتيبات التي تخرق هذه السمة الأساسية. أما الثاني - فلابد أن تفي التفاوتات الاجتماعية بشرطين، هما: لابد أن تكون (أ) لأقصي فائدة للأقل حظا، وتكون (ب) مرتبطة بمناصب ومراكز مفتوحة للجميع في ظل شروط تكافؤ الفرص (Rawls, 1993, p 91).

فاستقلال المفهوم السياسي للعدالة مسألة ضرورية لقيام "الوفاقات المعقَّدة" و"الإجماع المتداخل" كما يراها رولز؛ فالوفاقات المعقَّدة لا تعني أنَّ يُّضبط مفهوم العدالة ويكيِّف للتوفيق بين منظورات شاملة، كما لو أنه صُّمم بقصد إقامة التسويات بينها، أو تُّبني طبقا لأفكار كامنة في تلك المنظورات. ولا تعمل هذه الوفاقات علي أساس محض جدلية حول المفهوم السياسي للعدالة، ففي صياغته لمبادئ العدالة لا يهتم رولز بمقدمات ومبادئ المنظورات الشاملة، فهو يستنتج هذه المبادئ من أفكار متضمَّنة في ثقافة الديمقراطية ....

وقد استحضر رولز فكرة الوفاقات المعقَّدة ليكشف كيف للمفهوم السياسي للعدالة أن يكون ثابتا ومستقرا في وجه اختلاف المنظورات الشاملة، وكيف يكون مستقلا وسط مفاهيم متباينة للخير؛ بالإضافة إلي طريقة تحقيق انسجام العدالة مع الخير الشخصي. ومن هنا تأتي حاجة رولز لتفسيره لماذا تتولَّد قناعة عند الأفراد تكون كافية للقيام بالفعل وفقا لما تتطلبه العدالة في سياق المفهوم لليبرالية حيث العدالة كإنصاف نظرا لأن الكثيرين منهم لا يريدون أن يكونوا فاعلين مستقلين.

تقوم فكرة الوفاقات المعقدة علي أساس افتراض إنَّ المواطنين الراشدين في مجتمع منظم يمكن أن يتبنوا استقلالية المفهوم السياسي للعدالة لأسباب تكون خاصة بوجهات نظرهم. والمذاهب السياسية الشاملة والمختلفة لها أن تتقبل هذا المفهوم، وأن تجد له المسوغات طبقا لأسباب مقررة مسبقا داخل كل مذهب، فالكانطيون يقبلون المفهوم السياسي الليبرالي للعدالة لتعلقها باستقلالية حكم الشخص الراشد، والنفعيون يُقرّون به لأنه يعزِّز، ولو بطريقة غير مباشرة مبدأ المنفعة أجمالا، بالإضافة إلي هؤلاء يقر به الكاثوليك أيضا علي أساس أنه تعبير عن الإرادة الإلهية، والحال نفسه يشمل الذين يتبنون مذهب التعدّدية بوصف هذا المفهوم السياسي الليبرالي لسياسة العدالة يقدّ تبريرا كافيا لعدم الحاجة إلي اللجوء لمنظورات شاملة. (Taylor, 1994, p 83).

يفترض رولز أن المجتمع المُنظَّم وفقا لمبادئ العدالة يقبل بها رغم اختلاف تصورات المواطنين للعدالة حيث يمكن أن تقود تلك التصورات إلي أحكام سياسية متشابه من موقع ذلك القبول ؛ فالمقدمات المختلفة تمنح النتائج نفسها.

ففكرة الوفاقات المعقدة تحمل تبريراً للمفهوم السياسي الليبرالي إذ أنها تفترض قبول المواطنين الراشدين لصياغة المفهوم السياسي من ناحية العقل العمومي، حيث الأسباب والفكر متضمنة في الثقافة السياسية الديمقراطية لديهم وحتى مع الأسباب الخاصة الناتجة عن اختلاف وجهات نظرهم لأن هذا المفهوم السياسي للعدالة يكون منسجما مع كل تصور ذاتي للأشخاص ككائنات أخلاقية، ومع الأديان والقيم والأفكار الفلسفية التي تشكل وجهات نظرهم. وعلي هذا الأساس تحصل الوفاقات المعَّقدة والإجماع المتداخل أو المتشابك. (الربيعي، علي حسن، "الفلسفة تفصل الحق عن الخير"، جريدة (الزمان) الدولية.

المطلب الثالث: المقاربات الفلسفية لنظرية جون رولز للعدالة

سنستعرض باختصار في هذا الموضع عند مقاربات الفيلسوف الكندي تشارلز تايلور والفيلسوف الألماني يورغن هابرماس والفيلسوف الفرنسي بول ريكور، والفيلسوف الإيطالي أنتونيو نغري، وهى أربع قراءات رئيسية لنظرية رولز تنطلق من خلفيات متمايزة.

الفيلسوف الكندي تشارلز تايلور يمثل المدرسة الجمعاتية (communautarian) التي كان حوار رولز معها حاسماً في بلورة ومراجعة نظريته، أما هابرماس وريكور فيشتركان مع رولز في المقاربة الإجرائية لكنهما يخالفانه من منطلقين مختلفين نموذجه التعاقدي، في حين تنطلق قراءة نغري من خلفيات ماركسية جديدة رافضة للتصورات الليبرالية التي يدافع عنها هابرماس بوسائل نظرية قوية. أما النقد المجموعاتي فينطلق من نقد التصور الفردي للذات الحرة بإخراجها من سياقها الانتمائي وتقليدها الجمعي كما هو واضح في نظرية رولز التي تقوم على انفصام خطير بين الإنسان والمواطن. فالفرد من حيث هو الذات التعاقدية ليس ذرة معزولة، بل يحمل بالضرورة تصوراً مسبقاً حول الخير الجمعي، ولا معنى لحياد الدولة إزاء المشاريع المعيارية الكلية. ومن هنا الرجوع للتصور الأرسطي الذي يعطي الأولوية للخير (أي الفضيلة العمومية) على العدل بمفهومه الإجرائي.

في حين يرى تايلور أن رولز لم ينجح في تجاوز مأزق النسبية العدمية على الرغم من دفاعه فكرة المضمون المعياري الملازم لنظرية العدالة بصفتها تعبيراً عن العقل العمومي للمجتمعات الليبرالية التعددية. ومصدر هذا العجز يكمن في كونه لم يتخلص من مبدأ (الذاتية الأخلاقية) المهيمن على الثقافة الغربية الحديثة. ويقوم هذا المبدأ على القول بأن المواقف الأخلاقية لا تستند إلى أي أساس مرجعي سواء كان العقل أو الطبيعة، ومن ثم فإن كل واحد منا يتبناها بحسب قناعاته الذاتية. ومن هنا (يفقد العقل دور الحكم في الحوارات الأخلاقية). وبطبيعة الأمر يمكنك تنبيه محاورك إلى بعض النتائج التي فاتته، ولكن ليس لك قدرة على إقناعه في حالة تشبثه بموقفه الأصلي (Taylor, 1994, p26).

ويرجع تايلور خلفية التصور الليبرالي لأولوية الحقوق الفردية على الانتماءات الجماعية (كما هو واضح لدى رولز) إلى كانط الذي عرف الكرامة الإنسانية باستقلالية الإنسان، أي قدرة كل شخص على تحديد تصوره الخاص للحياة المثالية. فالخطر الذي يفضي إليه هذا الرأي هو قيام معادلة ليبرالية تتأسس على الحقوق الفردية وترفض الاختلاف الثقافي؛ (لأنها ترتكز على تطبيق نمطي للمعايير التي تحدد هذه الحقوق دون استثناء، ولأنها جد حذرة من المصائر الجماعية). فهي عاجزة عن قبول أنماط الحياة الثقافية للمجموعات التي هي أساس بقائها، مما يعني اعتبار الحقوق الجماعية بدل الاكتفاء بالحقوق الذاتية الفردية (Taylor ,1994, p83).

أما هابرماس فيقرّ في البداية أن (خصومته) مع رولز هي مجرد خلاف عائلي، فهو يوافقه في منطلقه الذي هو (أخلاقية الاستقلال والرشد) الكانطية القائمة على الاستغلال العمومي للعقل. بيد أنه يتعرض بالنقد لمفهوم (الوضعية الأصلية) الذي يراه عاجزاً عن تفسير وضمان الموقف غير المتحيز الذي ينبع منه مبدأ العدالة من حيث طابعهما الإجرائي، كما يرى هابرماس أن رولز لم يكن واضحاً في التمييز بين (القضايا التبريرية) و(القضايا المقبولة) بحيث يبدو أنه أراد الحصول على (الحياد الإيديولوجي) لتصوره للعدالة فانتهى إلى التضحية بالطموح (للصلوحية المعرفية). ذلك أن الفهم الأداتي المحض للنظرية ممتنع، لأن الإجماع التوفيقي الذي يتحدث عنه رولز يتطلب مسبقاً جهداً اقناعياً ودفاعاً عن خيار معياري. فالإجماع لا يمكن أن يحصل إلا على أساس علاقة معرفية بين صلاحية النظرية والبرهان على حيادها الإيديولوجي كما يتجلى من النقاشات العمومية.(Kymlicka , 2003, pp 217 – 253)

فالإستراتيجية النظرية التي اعتمدها رولز أدت به إلى إخضاع مبدأ الشرعية الديمقراطية للمبادئ الأساسية لليبرالية. ومن هنا أخفق في مشروعه الأصلي الذي هو التوفيق بين المفهوم الحديث للحرية (حرية الوعي والتعبير والملكية...) والمفهوم القديم لها (حقوق المشاركة والانتماء). فالمواطنون ليس لهم دور محوري في التأسيس الديمقراطي باعتبار أن المبادئ الرئيسية الضابطة للحريات العامة وللتعددية تتشكل في لحظة الوضعية الأصلية. ومن هنا فإن (فعل إنشاء دولة القانون الديمقراطية ليس بحاجة إلى أن يستعاد في الظروف الدستورية لمجتمع عادل تشكل من قبل، كما أنه ليس من الضروري إعطاء شكل دائم لمسار إنجاز الحقوق). وهكذا يؤول هذا التصور إلى إضعاف لمقاربة الديمقراطية التي تعني مساراً دائماً ومفتوحاً للحصول على الحقوق والحفاظ عليها (Rawls, 1997, pp 9 – 48).

أما بول ريكور فينطلق من التساؤل حول طبيعة العلاقة بين التصور الأدبي deontologic (غير الغائي) للعدالة الذي يعود للتقليد الكانطي (فكرة الاستقلالية والتميز) والنموذج التعاقدي الذي يخرج مفهوم العدالة من البُعد الأخلاقي الفردي إلى البعد المؤسسي.

الخاتمة

تبين لنا من خلال تلك الدراسة أن جون رولز يسعى إلى خلق توازنات جديدة بين الحرية والمساواة على قواعد أخلاقية للعدالة كإنصاف، إن مدار نظرية العدالة هو معالجة الانحرافات التي آلت إليها الليبرالية السياسية، والتشوهات التي نالت من الديمقراطية الليبرالية، والمخاطر التي تتربص بالحداثة السياسية في عالمنا المعاصر، كتعاظم الأنانية وتضخم الفردانية الاستحواذية (Egoisme possessif) وتفكك الأواصر الاجتماعية وانحسار مفهوم المواطنة واستشراء اللامبالاة السياسية (Dépolitisation) وتضخم الحرية على حساب المساواة. كلها انحرافات تجعل نهج الليبرالية السياسية محفوفا بالمخاطر.

حاول جون رولز من خلال أبحاثه أن يعالج أوجاع المجتمع الرأسمالي المتقدم الذي أعلن إفلاسه الأخلاقي والذي كان في حاجة ماسة إلى نظرة تصحيحية لنموذجه الليبرالي المسيطر، وذلك بطرح تشخيص أخلاقي يضع اللاعدالة خارج مستوى النظامين الاشتراكي والرأسمالي لذلك فالإشكاليات الحقيقية سيتم عرضها على مستوى آخر هو المخطط الأخلاقي أينما نجد حلولاً لمشكلات مجتمعاتنا المتقدمة، هذا يعني أن سلوكاً أخلاقياً تاماً في مجتمع رأسمالي كنظام مؤسسة حرة أو في مجتمع اشتراكي مميز بمراقبة الدولة لوسائل الإنتاج يوفر أحسن الحلول للمشاكل التي نعرفها، وقد اعتمد رولز في ذلك على نظرية تشكلت خلال مرحلتين، ومن خلال كتابان يعكسان تطور فكره، هما :

الأولى: مع كتاب "نظرية العدالة" الذي صدر سنة 1971م.

الثانية: مع كتاب "مذهب الليبرالية السياسية" الذي صدر سنة 1993م.

يتسم مشروع جون رولز النظري بعودة المبحث الأخلاقي إلى صلب الإشكالية السياسية: إعادة تفكير في الليبرالية السياسية في المجتمعات ما بعد- الحداثة بناء على أسس العدالة، للحيلولة دون استشراء النزعة الأداتية-النفعية (Utilitarisme) والفردية الاستحواذية ومسألة التعدد الثقافي والهوياتي وتضارب مفاهيم الخير (Conceptions du bien) في سبيل استشراف آفاق الديمقراطية التوافقية.

يطرح رولز في كتابه نظرية سياسية ذات منحى ليبرالي ولكن بمراجعة المبادئ الليبرالية على ضوء المبادئ الأخلاقية. يضع راولز مفهوم "العدالة" في صلب نظريته السياسية، إذ

يعتبرها الفضيلة الأولى للمؤسسات السياسية؛ لا للقواعد الدستورية منها فحسب، تمثل العدالة القاعدة الأساسية لكل مجتمع منظَّم عقلانيا يهدف إلى النفع العام.

ويرى أن العدل أسبق من الخير (Primauté du juste sur le bien) بدليل أن الأول يوحد، والخير يفرق: فلا يختلف البشر حول شيء مثل اختلافهم حول تصورات الخير ولا يجمعهم ولا يوحدهم شيء أكثر من العدالة؛ ولا سبيل إلى توحيد هذا التعدد سوى بفضل مفهوم العدالة بما هي إنصاف، وشتان إذن بين كونية مفهوم العدالة وخصوصية مفهوم الخير. فما يمكن أن يراه بعضهم خيرا، قد يراه الآخرون وَبَالاً وشرا. أما العدالة فتحظى بإجماع الكل. فهي تحافظ على اختلافاتهم دون أن تفضي إلى الانشقاق والتمزق الذي يهدد المجتمعات الليبرالية. ومادام الأمر كذلك فالعدالة عند رولز عدالة إجرائية La justice procédurale لا تحيل إلى أي تصور موضوعي substantialiste، إنها بالأحرى عدالة توزيعية (J. Distributive) وإنصاف في مجتمعات تعمقت فيها الفوارق (Inégalités) واتسعت الهوة بين الفقراء والأغنياء إلى حد أن المبدأ الحرياتي الليبرالي بات مهددا، وبدأت تحوم الشكوك حول جدوى الحرية بالنسبة لمن لا يملك شيئا، ولمن هو في الدَّرَك الأسفل في المجتمع، فما عسى أن تمثل قيمة الحرية بالنسبة إليه وهو لا يجد ما يضمن كرامته. ولعل في هذه الحالة ينطبق النقد الماركسي على الحرية الليبرالية لكونها حرية مجردة. وصارت الديمقراطية نفسها تحدق بها مخاطر جمة: ولعل هذا ما يفسر اللامبالاة المتنامية للمواطنين بالشأن العام، وعدم الاكتراث المتزايد بالسياسة، وانحسار روح المواطنة وانتشار نوع من القدرية، واتساع دائرة الشك والارتياب في الحداثة السياسية، واللُّهاث وراء نوع من المتعة (Hédonisme).

يهدف رولز من وراء نظريته السياسية إلى بعث الأمل في الليبرالية السياسية من جديد وإلى إحلال توازنات جديدة بين الحقوق -الحريات والحقوق - الواجبات، فالعدالة هي البلسم الذي يشفي الحداثة الليبرالية من أدوائها، وينجيها من أمراضها. فهناك نبرة متفائلة لدى رولز في أن تبعث العدالة بما هي إنصاف روحا جديدة في الليبرالية، وفي أن توفق بين متناقضات الحداثة والديمقراطية: بين الحرية والمساواة.

وأن جون رولز فيلسوف سياسي ليبرالي لا يُفَرِّط في مبدأ الحرية بأي ثمن، ولا يمكن التضحية بالحريات الأساسية والفردية حتى لو كانت في مصلحة الجميع، لأن من شأن ذلك أن

يُشرع الباب على مصراعيه للأنظمة التوتاليتارية والكليانية (Totalitarismes) التي تتذرع بشتى المبررات لمصادرة الحريات وهضم حقوق الإنسان.

"لايمكن تقليص الحرية سوى في سبيل الحرية"

"On ne peut restreindre la liberté qu'au bénéfice de la liberté". (IBID, p 140)

"لا يمكن دفع الحرية ثمنا للحياة الرغيدة"

"On n'achète pas le bien - être au prix de la liberté"

(MBID, p 140)

ولكن راولز في نفس الوقت لا يقبل الفوارق الناجمة عن توسيع النظام العام للحريات الأساسية. فالفوارق المقبولة والمستساغة أو المسموح بها "Tolérables" هي تلك التي في مصلحة الجميع، وما الظلم أو الجور (Injustice) في الحقيقة سوى تلك الفوارق التي لا تعود بالفضل على الجميع أي تلك التي تفيد البعض دون البعض الآخر.

"L'injustice, ce sont les Inégalités qui ne bénéficient pas à tous"

(MBID, P 150).

حاول رولز استعادة الأمل الديمقراطي بفضل مفهوم العدالة التوزيعية التي تستهدف الفئات الأقل حظا والأكثر حرمانا في المجتمع، وإحياء ثقة المواطنين في المؤسسات الدستورية، وبعث التضامن في نفوس الأفراد الذي لا يكترثون سوى بأنانيتهم الاستحواذية.

References (Arabic)

- Abdul Hai, H. (1970). *The entrance to the study of legal sciences*, 1st edition, Kuwait, Kuwait University.
- Belman, Ngoon. (2008). *Modern liberal, the renewal the theory of justice at John Rolls*. Publisher, d. N.

- Ben Haneen, I. (1979). *Aristotle. Ethics, publications agency*, Kuwait.
- Khalil, M. (2007). *Peoples Act as promises to the idea of public mind*, 1st edition, Author: John Rolls, the book, Publisher: Supreme Council of Culture.
- Ibrahim, M. D. (2011). *Political philosophy at Ibn Rushd*, Mesopotamia etiquette, Issue 59.1432 AH.
- Rubaie, A. H. *Philosophy separates the good from the right*, 1st edition, Zaman International newspaper, No. 3118, date 11/10/2008.
- Rushd, I. (1998). *The necessary in politics. Politics to Plato book summary, translated to Arabic by Ahmed Shahlan*, 1st edition, Beirut, Center for Arab Unity Studies.
- Zakaria, F. (1974). *Compare. Plato. Republic*, Egyptian General Authority Book, Cairo.

References (Foreign)

- Constant, B. (1997). La liberté chez les modernes in écrits politiques Gallimard.
- Darde, V. M. "La justice comme équité dansl' oeuvre de John Rawls".
- Habermas, J. (1997). "la réconciliation grâce à l'usage public de la raison. remarques sur le libéralisme politique de john rawls"

  In Habermas \Rawls: débat sur la justice politique cerf.

  -http: //multitudes.samizdat.net/Rawls

  -ibid.

- Kymlicka, W. (2003). Les théories de la justice.une introduction la découverte.
- Negri, A. (1997). le pouvoir constituent: essai sur les alternatives de la modernité puf.
- Rawls, J. (1971). A theory of Justice (Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Rawls, J. (1971). Théorie sur la justice, Ed du Seuil, Paris, 1993. John rawls théorie de la justice.
- Rawls, J. (1993). "La théorie de la justice comme équité: une théorie politique et non pas métaphysique" in justice et démocratie seuil.
- Rawls, J. (1995). libéralisme politique puf.
- Rawls, J. (1997). Théorie de la justice Seuil ed.
- Rawls, J. (2003). La justice comme équité la découverte.
- Ricoeur: John Rawls: De l' autonomie morale a la fiction du contrat social.
- Taylor, C. (1994). Le malaise de la modernité cerf.
- Taylor, (1994). Mulitculturalisme: difference et démocratie aubier.